OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

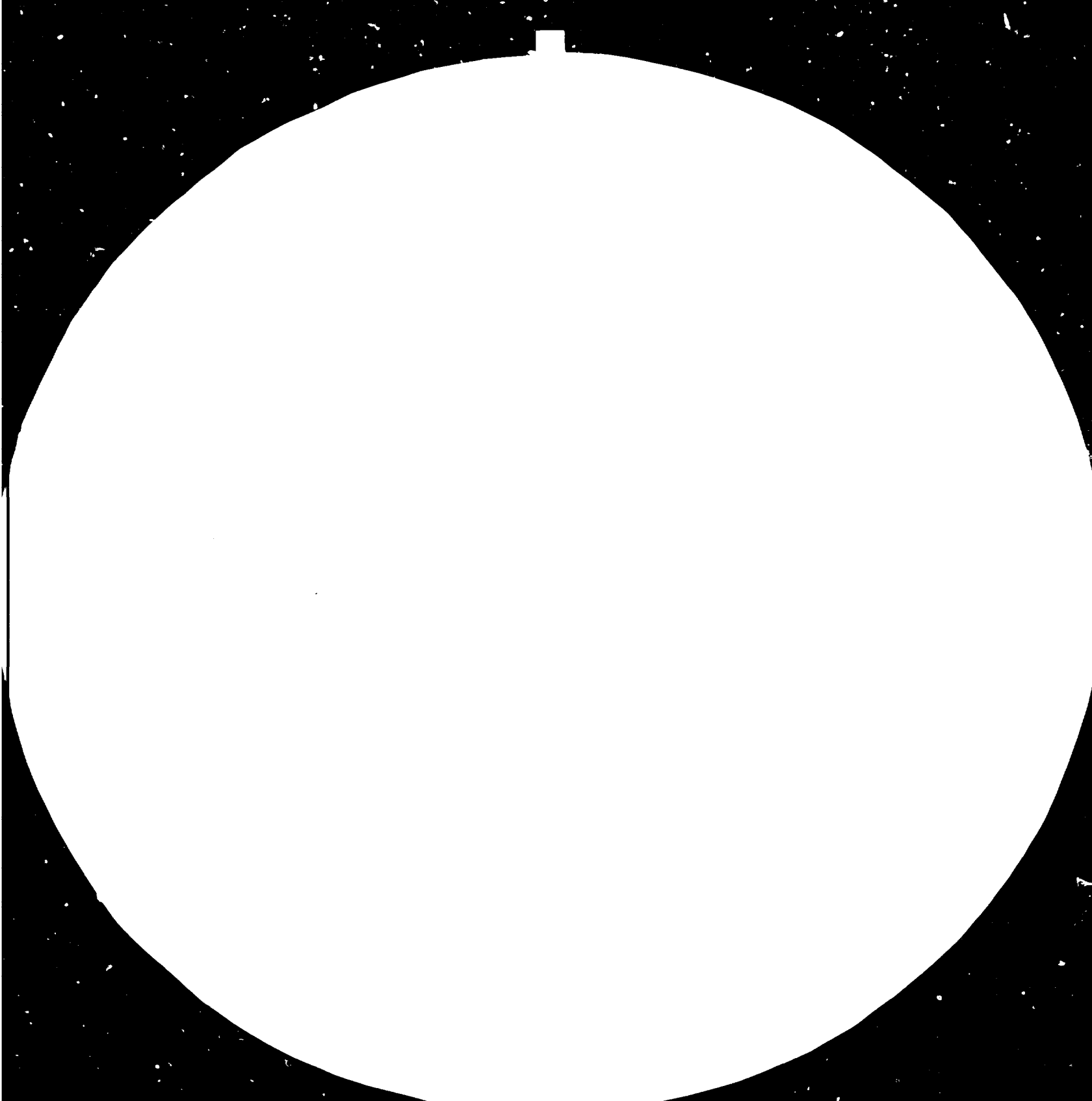

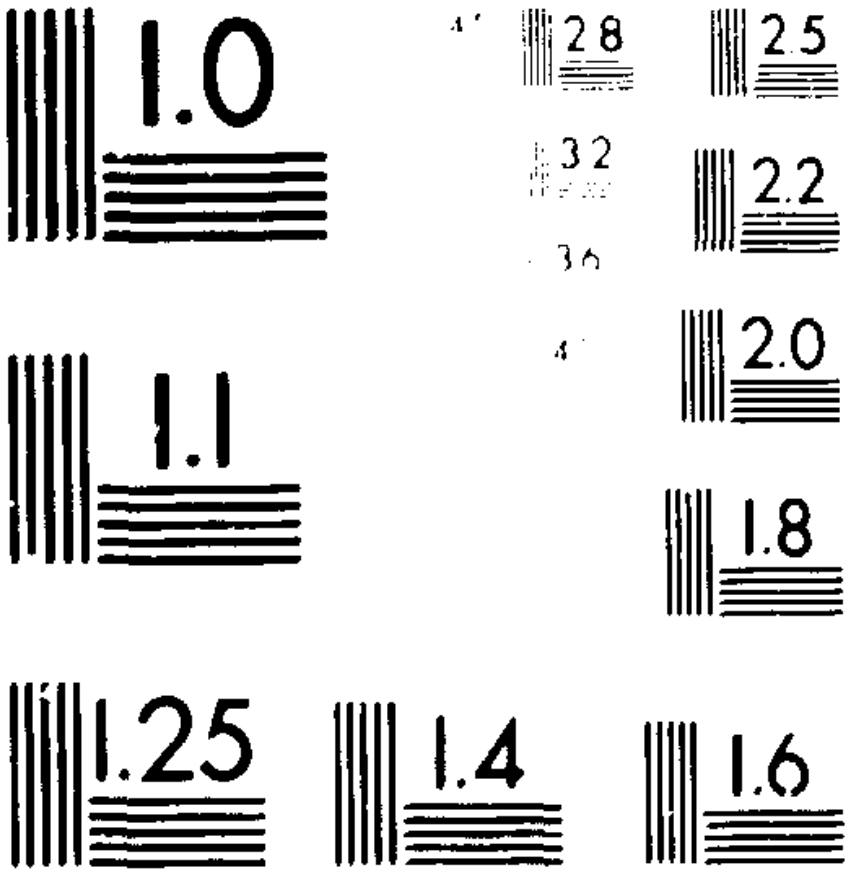

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

Distr.
GENERAL
ID/CONF.5/23
17 January 1984
ARABIC
Original: ENGLISH

13700-A

منظمـــة الأمـــم المتحـــدة للتنميـــة الصناعيـــة

مؤتمـــر اليونيدو العام الرابـــع

فيينا، النمسا، ٢- ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٤

البند ٧

دور اليونيدو التنسيقي في منظومة الأمم المتحدة بشأن التنمية الصناعية

UNIDO's co-ordinating role in the United Nations system on industrial development.
Issue paper.

ورقة مناقشة

2289

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

دور اليونيدو التنسيقي في منظومة الأمم المتحدة بشأن التنمية الصناعية

ورقة مناقشة أعدتها أمانة اليونيدو

V.83-80272

أولا - الخلفية

١ - تقدم الورقة الأساسية (ID/CONF.5/24) نظرة مجملة الى التنسيق فيما يتعلق بالتنمية الصناعية كما هو موجود حاليا في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وفي منظومة الأمم المتحدة والصورة التي تبرز هي لنظام مرن تطور مع الزمن وقد أجريت ، في عجالة من الأمر على ما يبدو ، تعديلات غايتها الاستجابة لتطورات حدثت في برامج اليونيدو ، وللأولويات المتغيرة ، وللتطورات التي تحصل في منظومة الأمم المتحدة . ولم تتح حتى الآن فرصة اجراء اصلاح عام في النظام ، لأن أي تغييرات تقترح في الفترة الراهنة التي تتحول فيها اليونيدو الى وكالة متخصصة تجنح الى استدعاء الحجة القائلة بأن اجراء أي تغيير أساسي يقتضي أن تكون الوكالة الجديدة قائمة وقادرة على الأشغال . واضافة الى ذلك ، كانت فترة التحول هذه أيضا فترة ضيق مالي حاد ، وكانت أي تغييرات في الهيكل تنطوي على زيادة ، ولو بسيطة ، في الموارد ، تعتبر غير مقبولة .

٢ - غير أن بعض الحكومات نادت ، في فترة أقرب عهدا ، بوضع "استراتيجية مفصلة لتحقيق تنسيق فعال" يمكن أن تسهل دور اليونيدو كمنسق مركزي في منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لكل الأنشطة التي تبذل في مجال التنمية الصناعية . ومن الممكن اعلان هذه الاستراتيجية ، ولكن تطبيقها سيتطلب تكرار القول بأن اليونيدو هي حقا ودون لبس الوكالة الرائدة في مجال التصنيع . وسيعتمد هذا ، في النهاية ، على قبول بقية المنظومة والدول الأعضاء بألا تقوم في جهة أخرى أنشطة فيها تجاوز لولاية اليونيدو في مجال التصنيع . وعليه فمن المسائل الأولية في بحث هذه الاستراتيجية المتعلقة بالتنسيق مسألة الولايات المتوازية .

٣ - وتتصل مشكلة الولايات اتصالا وثيقا بمسألة الموارد المتوفرة لنظام الأمم المتحدة الانمائي ككل . فقد أصبح "شح الموارد" عنصرا هاما في تفسير الولايات بطريقة تمكن المنظمات من الاشتغال ببرامج أو أنشطة برنامجية معينة كان يتم فيها ، رغم امكان انتماء أكبر المكونات الى القطاع الصناعي ، تنفيذ النشاط المعين خارج اليونيدو، ودون اشتراكها ، وبالتالي ، من وجهة نظر القطر ، دون الاستفادة من درايتها وخبرتها.

٤ - ولا تتصل مسألة الموارد بكمية الاعتمادات المتوفرة للأنشطة الانمائية الشاملة فحسب ولكن أيضا بالدعم الاداري مثل التعزيز الكمي والكيفي لبعض وحدات الأمانة التي تستطيع أن تمارس قدرا أكبر من التيقظ في الاجتماعات الدولية الحكومية لغير اليونيدو وتكشف مجالات واضحة للتداخل بحيث تتمكن مجالس الادارة الأخرى من ممارسة الضبط وتوفير التوجيهات والتشريعات الملائمة . وينبغي أن تكون هذه المسألة المتعلقة بالموارد اللازمة للجانبين الموضوعي والامدادي على السواء مسألة ثانية يجب بحثها واتخاذ القرارات بشأنها في مؤتمر اليونيدو العام الرابع .

٥ - والمسألة الثالثة والأخيرة التي ينبغي أن تناقش هي توقيت ومكان وتوالي اجراء استعراض لأجهزة التنسيق في المنظومة فيما يتصل باليونيدو ، لان الأنشطة والبرامج دينامية وتتطور بصفة مستمرة تمشيا مع الاحتياجات والتصورات والأولويات المتغيرة . وقد حدث في منظومة الأمم المتحدة شيء من اعادة التوجيه منذ اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار ١٩٧/٣٢ . وينص تقرير الاستعراض السنوي للجنة التنسيق الادارية لعامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ بشأن التعاون والتنسيق الدوليين في منظومة الأمم المتحدة على ما يلي :

"لقد أصبح عمل التحاليل وتقديم تقارير عن البرامج على نطاق المنظومة احدى سمات العمل المنتظمة للهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التي تضطلع بمسؤوليات عن التنسيق الشامل . ولا يزال يجري ادخال تحسينات على أساليب اعداد تلك التقارير لضمان الحصول على نوعية أفضل وتقارير أكثر ايجازا . وتشترك المنظمات في مراحل مبكرة من خطة الدراسة وفي تحديد القضايا الرئيسية التي تبنى حولها التحاليل . وقد كان هناك استخدام متزايد للملفات المرجعية للبرامج ، المدعمة بالأجهزة الألكترونية ، على مستوى المنظومة ، بغية ايجاد قاعدة بيانات متخصصة لكل تحليل . وفي حين تهدف هذه التحليلات في المقام الأول الى مساعدة لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في القيام بولايتهما التنسيقية ، فمن المتوقع منها أيضا مساعدة أمناء المنظمات المشاركة في كل من تخطيطهم الداخلي وفي البرمجة المشتركة حيث يحدد التحليل مجالات ذات فائدة مشتركة" . (E/1983/39 ، الفقرة ١٩) .

وبالاضافة الى تنظيم اجراء تحليلات برنامجية مشتركة بين المنظمات كما هو موصوف أعلاه رتبت الأجهزة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية لاجراء دراسة عامة موجزة لأهداف وخطط منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك التصنيع ، وقد تتوفر خلاصة للتقرير في المستقبل القريب .

٦ - وفي اطار اليونيدو ، سيحتاج رفع مستوى أهمية الأجهزة التنسيقية الرئيسية الى الدعم في مجال الميزانية . وحتى لو رصد لهذا الغرض ، مخصص متواضع نسبيا ، فقد تترتب عليه وفورات كبيرة في المنظومة ككل .

٧ - ومن شأن دراسة هذه المسائل الثلاث واتخاذ قرارات بشأنها توفير عناصر لاستراتيجية يمكن تفصيلها من أجل السعي للوصول الى التنسيق الأمثل في اطار الظروف والعوائق القائمة .

ثانيا - مناقشة المسائل

ألف - مسألة الولايات

١ - المشكلة

٨ - ان اليونيدو منظمة حديثة العهد نسبيا في منظومة الأمم المتحدة . وقد تم انشاؤها بناء على حاجة ماسة ملموسة ، وحدد بوضوح نطاق عملها والوظائف الموكلة اليها . وأوضح بالتفصيل دورها ازاء المنظمات والوكالات القائمة عن طريق تكليفها بوظائف لا لبس فيها تتعلق بالتنسيق في مجال التنمية الصناعية . ولكن هذا التوقع لم يتحقق قط تماما ، وكما ذكر في العديد من فروع الورقة الأساسية ، هناك كثير من البرامج تشترك فيها بنشاط أكثر من وكالة واحدة . وينشأ هذا الوضع بصفة رئيسية بسبب وجود سلطات تشريعية متوازية في منظمات مختلفة . ونفس الدول الأعضاء هي ، في النهاية ، التي تحدد فيما بينها أنشطة كل منظمة في المنظومة ، رغم أن جهات التنسيق بالنسبة الى المنظمات المختلفة في كل من الدول الأعضاء قد تتباين وتؤدي ، لذلك ، الى جعل التنسيق المشترك بين الدول صعبا للغاية .

٢ - الحلول الممكنة

٩ - هناك نهجان ممكنان لحل هذه المشكلة ، ولكنهما يمسان مسائل ينظر لها أحيانا على أنها وثيقة الاتصال بسيادة الدول واستقلال المنظمات الدولية واستقلالها الذاتي . والنهج الأول بديهي ، وهو أن تكون الدولة العضو ، بعد المامها الكامل ، عند المشاركة في اتخاذ قرار في مجلس ادارة وكالة معينة ، بأن أحد البرامج التي ستضعها تلك الوكالة ينبغي أن يسند الى جهة أخرى ، على استعداد لقبول الاقتراح تحقيقا للمصلحة العامة للمنظومة ، دون أن تشعر بأن سيادتها في مجال اتخاذ قرار ما توضع موضع الشك أو يقلل من شأنها . والنهج الآخر هو أن يطلب من كل منظمة من منظمات المنظومة دراسة الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل للمنظمات الأخرى بهدف تقديم تعليقات وملاحظات توضع في الاعتبار قبل تقديم هذه المقترحات المتعلقة بالميزانية الى مجلس ادارة كل منها . ومازال تحقيق الاتساق بين الميزانيات البرنامجية ، الناتج عن عملية اعادة تشكيل هياكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة ، ولكن لجنة التنسيق الادارية تواصل العمل في هذه المسألة ويؤمل احراز تقدم في عام ١٩٨٤ . وما عاق تحقيق الاتساق حتى الآن هو وجود دورات مختلفة للتخطيط والبرمجة في المنظمات المختلفة تطورت عبر الزمن واكتسبت قوة دستورية أو شرعية تستند الى العرف . وتدعو الحاجة الى بذل جهد يتسم بالتصميم في مجالس ادارة كل المنظمات لاستحداث دورة للبرامج والميزانيات على نطاق المنظومة كلها .

١٠ - ومن الجوانب الأخرى التي تستحق الدراسة ، العملية التي يتم بهـــا تقديـــم القرارات ثم مناقشتها بهدف تحقيق توافق آراء في المحافل المختلفة للمنظمات . فكل الوكالات ينبغي أن تمكن من الاشتراك الكامل في الأفرقة العاملة وأجهزة التفاوض التي تنشأ بهدف الوصول الى هذه القرارات المتخذة بتوافق الآراء . وقد حصرت عضوية هـــذه الفرق حتى الآن في الحكومات وحدها أو في الحكومات والوكالة المضيفة دون غيرهـــا . وهذا يمكن أن يؤدي الى اتخاذ قرارات تقلص ولايات الوكالات الأخرى وأن ينتج ، فـــي النهاية ، الازدواجية والتداخل .

١١ - وربما كان بين الممارسات الأخرى التي يمكن تطويرها أن تطلب صراحـــة آراء الوكالات قبل اعتماد أي قرار قد يمس مجال اختصاص وكالة أخرى . ويمكن أن يكون هـــذا اجراء قياسيا يماثل الدعوة الى تقديم بيان بالآثار المالية للقرار قبل اعتماده .

باء - مسألة الموارد

١ - المشكلة

١٢ - رغم أن اليونيدو يفترض أن يكون لها الدور الرائد بين وكالات منظومـــة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتصنيع ، فان كمية الموارد الشاملة المتعددة الأطراف المخصصة لليونيدو لأغراض التصنيع لا تمثل الا نسبة قليلة جدا من الموارد الاجمالية المتوفـــرة لهذه الأغراض . وليس من المرجح أن يكون من الممكن توجيه كل هذه الموارد الى اليونيدو ولكن من المعقول توقع التمكن من أن توجه اليها ٥٠ في المائة على الأقل مـــن هـــذه الموارد . وان عدم حدوث ذلك يذكر بقسوة بأن الأمم المتحدة والحكومات ، مـــع أنهـــا أسندت الدور التنسيقي الرئيسي في التصنيع لليونيدو ، مازال عليها أن تترجم ذلـــك الى الواقع ترجمة تامة .

١٣ - وظهرت ، في فترة أقرب عهدا ، دلائل على وجود اتجاه الى الابتعاد عن تعدديـــة الأطراف والثنائية بحيث يفترض تنفيذ الحكومات المانحة للمشاريع أن وجود وسيط خـــاص مثل اليونيدو قد لا يكون ضروريا دائما . والنتيجة النهائية لكل هذا هي أن المـــوارد الحقيقية المخصصة للنظام الشامل تتناقص في فترة تتسم بالتضخم .

١٤ - وعندما كان بالامكان تحقيق نمو معقول في ميزانيات كل لمنظمات ، لم تظهـــر حاجة الى منافسة حادة حول الموارد الشاملة التي كانت متاحة ، ولكن عندما بدأت هذه الموارد الحقيقية في الانكماش في فترة تتسم بـ "شح الموارد" ، نشأت مشاكل ورد وصفها في الورقة الأساسية (ID/CONF.5/24، الفصل السادس) .

١٥ - ومن المستحيل ، بالطبع ، رسم حدود شديدة الوضوح في مجال انمائي حـــرج مثـــل التصنيع ، ومن الواضح أن الأنشطة التي تقوم بها وكالات متعددة في المنظومـــة ، فـــي

اطار مجال اختصاصها مترابطة مع التصنيع . ولكن عندما توسع هذه الأنشطة الى أبعد من حد معين فانها تفيض ، لا محالة ، على مجال اختصاص اليونيدو .

١٦ - هناك عدد من الأفرقة العاملة واللجان المشتركة بين الوكالات ، القائمة حاليا أدرج في المرفق الوارد في الورقة الأساسية . الا أن هناك أمثلة عديدة على أنشطة لا تنفذ تنفيذا مشتركا ، والاتجاه السائد هو توسيع هذه الفئة الأخيرة من المشاريع ، مما يترتب عليه بصفة متزايدة الدعوة الى تنادي الازدواج واقامة تنسيق أفضل .

٢ - الحلول الممكنة

١٧ - لا ينبغي الاكتفاء باتاحة نمو معقول في البرامج في كل القطاعات ذات الأولوية التي تهم البلدان النامية ، بل ينبغي أيضا تشجيعه بصورة ايجابية . ومن الواضح أنه اذا لم يحصل نمو فلن يمكن تحقيق هدف ليما أبدا . والقول الآن أن توقعات البلدان النامية قائمة على مقدمة خاطئة تماما ينقض التطلع المشترك السابق ويجعل التعاون الدولي شعارا فارغا لا معنى له . كما أنه يهدم المرتكز الأساسي لاستراتيجية اليونيدو للتصنيع التي تنفذ منذ عام ١٩٧٠ ويمتد أفقها الزمني الى عام ٢٠٠٠ .

١٨ - ومن أجل تمكين وفود الدول الأعضاء المشتركة في كل المحافل التشريعية الموجهة نحو التنمية من وعي ولاية اليونيدو وعملها المستمر ، والتقليل من احتمالات سن ولايات موازية في منظمات أخرى ، ينبغي أن تتوفر موارد كافية للأنشطة التمثيلية . ويعني هذا تدعيم قسم تنسيق البرامج فيما بين الوكالات ، ومكتب الاتصال في نيويورك ومكتب جنيف ، ونظام كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية ، وتخصيص قدر أكبر من اعتمادات السفر لموظفي المقر الذين يحضرون الاجتماعات والمؤتمرات .

١٩ - وقد كانت الأمانة انتقائية في مشاركتها في الاجتماعات (لم تحضر الا ٢٠٠ اجتماع من ٣٧٣ دعيت اليها في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ الى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣) . وترى بعض الدول الأعضاء أن هذا الانتقاء قد يكون أكثر تشددا مما يجب ، وقد قيل أن التنسيق لا ينبغي أن يصير مرادفا للحد من الأنشطة ، بل انه قد يؤدي الى ازدياد المسؤوليات والمجهودات . كما حثت على زيادة الاتصالات بالأجهزة دون الاقليمية وتوسيع العمل في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وتعني تلبية هذه الطلبات زيادة في التكاليف لا يمكن تفاديها .

٢٠ - الا أن هذا الانفاق القليل على كل جوانب التنسيق التي وصفت في الفقرات السابقة لن يقتصر على دعم الجهود التي تبذلها الحكومات لتنسيق نهجها مع وكالات الأمم المتحدة المختلفة ، بل سيؤدي كذلك الى ازالة النفقات التبديدية على جوانب التداخل والازدواج في المنظومة .

جيم - استعراض لأجهزة التنسيق

١ - المشكلة

٢١ - أعطت الورقة الأساسية ملخصا لكل من أجهزة التنسيق الداخلية والخارجية . وقد ظلت أجهزة التنسيق الداخلية على ما كانت عليه تقريبا عندما أقيمت للمرة الأولى ، فور انتهاء مؤتمر اليونيدو العام الثاني ، الذي عقد في ليما في عام ١٩٧٥ . وتعذرت اعادة تشكيل هيكلها بسبب النقص في الموارد ولأن المنظمة كانت في مرحلة تحوّل . ولعل الوقت حان وأصبح من الملائم اجراء استعراض للأجهزة عشية تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة .

٢٢ - لقد نتج نمو التنسيق الجانبي الموصوف في الورقة الأساسية (ID/CONF.5/24) ، عن عدم تعزيز الجهة المركزية للتنسيق داخل المنظمة . وكان هذا التنسيق الجانبي حلا عمليا وضع للوفاء بالحاجة الى البقاء على اتصال مع الأجهزة الخارجية عندما لم يكن الموظفون اللازمون والمناسبون متوفرين في قسم تنسيق البرامج فيما بين الوكالات وشعبة تنسيق السياسات . فالقيام الآن بعمليتي استعراض واعادة تشكيل هيكلية سيأتي في وقته المناسب .

٢٣ - وعلى الصعيد الخارجي ، أعيد تشكيل هيكل أجهزة التنسيق قبل سنوات قليلة على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٧/٣٢ . وليس الوقت الذي انقضى منذ ذلك الحين كافيا لاجراء استعراض كامل للأجهزة ، ولكن سيكون من الضروري قريبا اتخاذ خطوات مبدئية لاستعراض الترتيبات . وقد دعت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٢٦/٣٧ (في الفقرتين ٢٢ و ٢٣) ، الى دراسة مسألة تعيين منسقين مقيمين ؛ ورغم أن تقريرا مرحليا قد بين أن اجراء دراسة كاملة وتفصيلية قد لا يكون ممكنا على الفور ، فان هذا قد يحدث في المستقبل غير البعيد . وكانت هناك أيضا اقتراحات مفادها أنه ينبغي النظر مجددا في الآليات الفرعية للجنة التنسيق الادارية ، وكان أحد الاقتراحات التي قدمت داخل اللجنة المذكورة أن تصهر كل هذه الآليات في لجنة تحضيرية واحدة للجنة التنسيق الادارية تماثل اللجنة التي كانت قائمة قبل عملية اعادة التشكيل الهيكلية . وهذه المقترحات وغيرها لم تعط بعد صيغتها النهائية ، الا أن التفكير قد بدأ .

٢ - الحلول الممكنة

٢٤ - وكما ذكر في الجزء الأول من هذه الورقة ، يجري النظر أيضا في أنماط متنوعة من تحليلات البرامج ، كما أنجزت تحليلات تجريبية مشتركة بين المنظمات للبرامج عن بعض المواضيع .

بعض المواضيع . وستقدم دراسة لجنة التنسيق والبرامج لهذه التحليلات مساعدة كبيرة للتنسيق الخارجي . ويمكن أن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الترتيبات من وقت لآخر ، كما يفعل الآن . وقد أخرت لجنة التنسيق الادارية نفسها اجراء استعراض لأجهزتها التنسيقية الداخلية ، واذا لزم تبسيط العمل في وقت مبكر جدا ، وجب تقديم الطلبات المناسبة الى لجنة التنسيق الادارية . ولعل من الممكن أن تشترك وحدة التفتيش المشتركة ولجنة التنسيق الادارية في تقييم واقتراح التغييرات التي قد تكون ضرورية وتقوما باقتراحها . ويجب أن تجري الاستعراضات بانتظام ، أما اجراء التحسينات الدقيقة فمستحيل بغير النهج العملي .

٢٥ - ولا بد ، داخل اليونيدو ، من اسناد دور أقوى الى قسم تنسيق البرامج فيما بين الوكالات . كما أن هناك حاجة الى استعراض النمط الحالي للتنسيق داخل اليونيدو والى النظر مجددا ، وفي ضوء الخبرة المكتسبة ، في الترتيبات القائمة منذ قرابة ثمانية أعوام . وهناك اعتراف ، على مستوى تقرير السياسات في اليونيدو ، بالحاجة الى اجراء تغييرات ، وقد تم ، في الواقع تقديم اقتراحات مبدئية باجراء بعضها . الا أن هذا كان يعني الاحتياج الى بعض الموارد الاضافية الهامشية ، فلم تحظ هذه الاقتراحات بالتأييد في فترة تتميز بالتقشف وبمعدل صفري للنمو . غير أنه لو حصل تسليم بأن حدا أدنى من الانفاق على تحسين التنسيق يمكن أن يؤدي الى وفورات كبيرة في برامج رئيسية أخرى في اليونيدو وغيرها ، لوجب حقا الشروع فعلا في مهمة تحسين التنسيق هذه على الفور . وينبغي ، الى الحد الممكن ، أن يغطي مكتبا نيويورك وجنيف ، أو كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية ، كل الاجتماعات التي تتم داخل مناطقهم ، وقد يكون أكثر اقتصادا في الأجل الطويل تعزيز هذين المكتبين بشخص أو شخصين اضافيين من ذوي المستوى الرفيع من أجل هذه الغاية .

٢٦ - لم يتم حتى الآن جمع ورصد معلومات منظمة فيما يتعلق بمساهمة وكالات الأمم المتحدة الأخرى في التنمية الصناعية . وسيكون جمع ورصد هذه المعلومات نتيجة ملازمة منطقية للدور التنسيقي الرئيسي لليونيدو ومسؤوليتها في رصد التقدم المحرز في التعجيل بالتصنيع كجزء من متابعتها لاعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (A/10112 ، الفصل الرابع) . ويمكن أن يطلب من وكالات الأمم المتحدة المنحدة المعنية تقديم المعلومات الضرورية الى اليونيدو، التي تستطيع عندئذ أن تعد تقريرا تجميعيا ، سنويا أو كل سنتين ، للجهود المبذولة في اطار منظومة الأمم المتحدة كجزء من عملية الرصد المتعلقة بالتقدم المحرز في التعجيل بالتصنيع في البلدان النامية. ويمكن استعراض التقرير في مجلس التنمية الصناعية ، الذي يمكن أن يقدمه ، مصحوبا بتعليقاته ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . وممارسة تجميع الأنشطة على نطاق المنظومة موجودة بالفعل فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا . فمركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية يقوم بتجميع المعلومات التي تقدمها مختلف الوكالات ويقدمها الى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لتستعرضها .

٢٧ - تلك هي عناصر توضيحية محتملة لاستراتيجية يمكن تفصيلها من أجل تحقيق تنسيق فعال ومستمر . ولا تدعى هذه الورقة أنها تقدم حلا كاملا . فالتنسيق مشكلة توجد في كل مكان وهي جزء من جهد متعدد الجبهات . ولا بد من التيقظ المستمر وبذل محاولات التحسين.

- - - - -